شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

تحسن نسبي للسيولة التي صعدت إلى (4.4) مليار ريال

السوق السعودية تعزز مكاسبها الرمضانية وتصعد (34) نقطة

الرياض/متابعات:

واصلت السوق السعودية مكاسبها لليوم الثاني على التوالي، وأغلقت بنهاية تعاملات ثاني جلسات شهر رمضان المبارك على ارتفاع بنحو 0.52 بالمئة، كاسبة نحو 34 نقطة، لتتمكن من استعادة مستوى 6700 نقطة الذي فقدته خلال تعاملات الأسبوع الماضي.

وشهدت الجلسة تحسناً نسبياً لحركة التداولات، حيث ارتفعت السيولة المتداولة إلى نحو 4.4 مليار ريال، مقارنة بنحو 4.2 مليار ريال خلال جلسة أمس، وتوزعت التداولات على نحو 195 مليون سهم من خلال 109 آلاف صفقة.وقال الرئيس التنفيذي لشركة «الإبداع للاستشارات» الدكتور سليمان العريني، «إن مستويات السيولة خلال أول يومين من شهر رمضان المبارك، تعطي مؤشرات إيجابية، حيث إن هذه القيم الإجمالية مقبولة بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة، وهو ما يشير إلى عودة النشاط للكثير من المستثمرين الأفراد الذين يسيطرون على أكثر من 90 بالمئة من التداولات في السوق».

وأضاف العريني، في مقابلة مع قناة «العربية»: «في ظل الظروف الحالية فإن السيولة الحالية جيدة جداً، وتعطي مؤشراً إيجابياً لحركة السوق خلال الفترة المقبلة، خاصة بعد موسم النتائج».

وأكد العريني أن نتائج الشركات عن الربعين الأول والثاني غير مدققة، وبالتالي فهناك متغيرات كثيرة يمكن أن تظهر عليها، وما يمكن الحكم عليه هو النتائج السنوية لأنها تكون مدققة، مضيفاً «إن النتائج بشكل عام جاءت قريبة من التوقعات في أغلب القطاعات، وجاءت ردة فعل السوق مناسبة لهذه التوقعات».

وجاء أداء الأسهم على تباين ملحوظ، حيث ارتفعت أسعار 82 سهماً، من بين 154 سهماً تم التداول عليها، مقابل تراجع أسعار 54 سهماً، فيما جاءت بقية الأسهم على ثبات عند مستوياتها السعرية السابقة.

نائب المدير العام التنفيذي للشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية لـ 14 أكتوبر :

انخفاض إجمالي الإنتاج من (15) مليون برميل إلى (6) ملايين لعام 2011م

(54) ملياراً إجمالي حصة الدولة من فائض النشاط حتى ديسمبر 2010م

تتمتع الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية و المعدنية (وايكوم) باستقلال مالي وإداري يمكنها من تحقيق أهدافها بإعطائها امتيازات خاصة تعطي لها الحق في إنشاء شركات تقوم بتقديم خدمات نفطية في اليمن من خلال رأس المال المملوك لها كليا أو المساهمة مع الغير.

وأوضح المهندس منير محمد الكاف نائب المدير العام التنفيذي للشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية في لقاء خاص بـ(14 أكتوبر) أن الشركة اليمنية للاستثمارات أنشئت بموجب القانون رقم (1) لعام 1989م وبذلت جهوداً جبارة للبحث عن شركات عالمية للاستثمار في قطاع (5) كللت بتوقيع اتفاقية المشاركة في الإنتاج بين الشركة اليمنية كممثلة عن الدولة مع شركات (أكسون سبأ الأمريكية، كوفيك الكويتية، ونيكو اليونانية، وتوتال الفرنسية و جنة هنت الأمريكية) في 13 مارس 1990م مشيرا إلى أن الاتفاقية تعطي الحق للشركة اليمنية بالدخول كشريك بنسبة 20 ٪ (مدفوعة) بعد الإعلان التجاري عن النفط من حصة المقاول.

لقاء/ أمل حزام المذحجي

منير محمد الكاف

تكرار تفجير أنبوب النفط الممتد من قطاع (18) إلى رأس عيسى أدى إلى توقف عام للإنتاج

قيادة الشركة تأمل دعم وزارة النفط بإعطائها عددا من القطاعات لتوسيع نشاطها الاستثماري

و بصدور القانون رقم (47) لعام 1996م بإنشاء المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز أفاد الكاف أن الشركة أصبحت إحدى الوحدات التابعة للمؤسسة.

لجنة التشغيل المشتركة

وأضاف «أن الصناعة البترولية بعد مرور حوالي (25) سنة على اكتشاف النفط مازالت حديثة على الرغم من وجود الكوادر المحلية القادرة على العمل بكل جدارة، وتعززت مشاركة الشركة في أعمال المشغل من خلال لجنة التشغيل المشتركة ممثلة بلجان: العقود والمشتريات، الموازنة وبرنامج العمل، التشغيل الفني، اليمننة والتدريب، تشغيل الحقول، تثمين النفط وغيرها من اللجان الأخرى تقوم بالإشراف والمشاركة ما أدى إلى المحافظة على معدل الإنتاج ما بين (42) ألف برميل إلى (45) ألف برميل في اليوم منذ عام 2002 م، مشيرا إلى أن متوسط نفط الكلفة منذ 2002م حتى 2009م كان حوالي 8.1 ٪ أما متوسط حصة الدولة فبلغ 69.3 ٪ ومتوسط كلفة استخراج البرميل وصل إلى حوالي 3.1 دولار ونسبة العمالة المحلية بلغت نهاية عام 2009م حوالي 92 ٪ مؤكداً أن الشركة حاليا تقوم بالتعاون مع شركة صافر بمد خط أنبوب من قطاع (5) إلى قطاع (18) من اجل استخلاص الغاز البترولي المسال الذي سيرفد خزينة الدولة ومن ناحية سيحد من الاختناقات في تلك المادة المهمة لحياة المواطنين.

وقال الكاف «إن تكوين الوحدات الاقتصادية البترولية على أسس اقتصادية وعلمية احد الخيارات لبناء الكادر البترولي وإشراكه في مجال التنمية وخاصة أن النفط يمثل أكثر من 80 ٪ من إيـرادات الدولة كمساهمة فعالة في اقتصاد اليمن ورفد خزينة الدولة وتكوين الكادر النفطي»، مشيرا إلى أن الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية عززت دور الشراكة بتوقيع اتفاقية التشغيل المشتركة في جميع أعمال المشغل كشريك ودولـة، مضيفاً أن الشركة تولي التدريب والتأهيل النوعي لكوادرها اهتماماً بصقل خبراتهم وتزويدهم بأحدث البرامج حسب الإمكانيات المتاحة حتى يتمكنوا من أداء دورهم واثبات وجودهم ما أدى إلى المحافظة على إنتاج شبه ثابت منذ عام 2002م.

وواصل حديثه قائلاً: «انه نظرا لامتلاك الشركة كوادر مؤهلة فإن وزارة النفط والمعادن كلفت الشركة بتشغيل القطاع (4) بعد تخلي شركة النمر عنه فاستلمت المهام الشركة اليمنية للاستثمارات وقامت بصيانة المنشآت النفطية بحسب الإمكانيات المتاحة حتى لا تبقى عمليات الاستكشافات النفطية مجمدة في القطاع وتم التوجيه من قبل المجلس الأعلى للشئون الاقتصادية للنفط بعرض القطاع على الشركات العالمية حيث قامت الشركة بمشاركة المؤسسة العامة للنفط والغاز وهيئة النفط بعمليات الترويج للقطاع وأثمرت تلك الجهود اتفاقية توقيع شراكة بين الشركة اليمنية للاستثمارات والشركة الوطنية الكورية الفائزة في الحصول على تشغيل مشترك للقطاع مع إشراك كوادر يمنية في الإدارة المشتركة.

الشركة تستوعب (215) موظفاً

وأكد الكاف بجراءة «أن (farmout) أول تجربة لليمن في التشغيل المشترك ستمكن الكوادر اليمنية من تحمل المسؤولية من خلال الاستفادة في العمل مع كوادر الشركات العالمية الـذي سيعمل على رفع قدراتهم وخبراتهم العملية.. موضحاً أن الشركة تساهم بنسبة 50 ٪ (مدفوعة) في منطقة التطوير و 50 ٪ (محمولة) في منطقة الاستكشافات حتى الإعلان التجاري، موضحاً انه من حصة المقاول تقوم الشركة بدفع نفقات التشغيل وتسيير أعمالها وحصة وزارة المالية من فائض النشاط الذي بلغ حتى ديسمبر 2010م حوالي (54) مليار ريال، مشيرا إلى أن المساهمة في دعم موازنة المؤسسة العامة للنفط والغاز بلغت (1.316) مليار حتى ديسمبر 2010م من حصتها البالغة 20 ٪.

وأردف «تم رفع رأسمال الشركة في عام 2007م من حوالي (2.8) مليار ريال عند الإنشاء إلى (18) مليار ريال من جانب ومن جانب آخر استيعاب الشركة حوالي (215) موظفاً بمن في ذلك موظفو قطاع (4) الذين تم إحالتهم إلى الشركة ودفع مستحقات العمال والموظفين من حصة الشركة دون تحميل وزارة المالية أية أعباء مالية بالإضافة إلى حوالي (124) موظفاً تم إحالتهم للشركة السنة الماضية، مؤكداً أن نسبة العمالة المحلية بلغت حتى نهاية عام 2009م حوالي 92 ٪.

ضرورة المحافظة على الكوادر المؤهلة

وأفاد الكاف «أن الصعوبات التي وقفت عائقاً أمام نشاط الشركة تتمثل في عدم المحافظة على الكوادر المؤهلة بسبب عدم إمكانية دفع رواتب توازي ما تدفعه الشركات النفطية العاملة في اليمن ما أدى إلى مغادرة بعض الكوادر المؤهلة للعمل في شركات أجنبية» مؤكداً أن ذلك سيؤدي إلى خسارة الشركة كوادرها المحلية المؤهلة.

وأضاف: حفاظاً على الشركة نرجو من الوزارة إعطاءنا عـدداً من القطاعات المتخلى عنها للدخول في شراكة مع الشركات العالمية لان بقاء نشاطها محصورا في قطاعي (5،4) سيحد من توسعها ودعمها لتكوين شركات خدماتية في مجال الحفر والمسح الزلزالي، وإعطاءها مرونة في مجال تحفيز موظفيها للحفاظ عليهم من خلال اعتماد هيكل اجور ومرتبات خاص بها و بطبيعية نشاطها من اجل المحافظة على الشركة ودعمها كإحدى اللبنات الأساسية للاقتصاد الوطني وكنواة للشركات الوطنية في مجال استكشاف النفط.

وتحدث عن أهمية الشركات الخدماتية التابعة للشركة اليمنية قائلاً: الشركة اليمنية للتموين والخدمات تملك 61 ٪ من حصتها من الأسهم والشركة اليمنية للإمداد والتخزين تملك 51 ٪ من حصتها من الأسهم ويلعب ذلك دورا فعالا في المساهمة والمشاركة في رفع المستوى المتميز من خلال النتائج العالية من الأسهم.. موضحا أن أهم الصعوبات التي تعرقل سير نشاط الشركة تكرار تفجير أنبوب النفط الممتد من قطاع (18) إلى رأس عيس (الميناء) ما أدى إلى توقف عام للإنتاج مؤكدا انه كان من المتوقع أن يصل الإنتاج لعام 2011م إلى (15) مليون برميل بسبب الأزمة الحالية والأوضاع الراهنة والظروف الاجتماعية ما أدى إلى انخفاض إجمالي الإنتاج المصدر إلى حوالي (6) ملايين.

وقـال إن الشركة تولي اهتماما للتدريب والتأهيل النوعي لكوادرها بصقل خبراتهم وتزويدهم بأحدث البرامج من خلال إدخال برامج السوفت وير (OFM,PETREL,ECLIPSE) ضمن عمل ونشاط الشركة عام 2003م ما أدى إلى خلق كادر يمني نوعي مميز من خلال التدريب في دورات نظمت في الدول الشقيقة (ابوظبي، قطر) ما أثمر تحسناً في الأداء وأسلوب محاكاة المكامن النفطية لغرض المساعدة في اختيار المواقع الجيدة للحفر والمتابعة بحيث أصبحت الشركة تمتلك كـادراً فنياً مؤهلاً قـادراً على المشاركة لاتخاذ القرار في عملية الحفر وأسلوب تطوير ألحقول و المنافسة مع الكوادر الأجنبية كمشرف ومشارك ذي خبرة علمية يستطيع تحديد إدارة الحقول ووضع الخطط المستقبلية لعملية الحقول بالمشاركة مع المشغل قطاع (5) ومتابعة الإنتاج.

واختتم الكاف اللقاء مشيدا بالاهتمام البارز الذي توليه قيادة صحيفة (14 أكتوبر) للجانب الاقتصادي متمنيا لها النجاح والتوفيق.

المباني السكنية والتجارية والحكومية تستهلك (75 ٪) من الطاقة المبيعة

السعودية تحتاج إلى طاقة كهربائية إضافية بـ(330) مليار ريال حتى 2020م

الرياض/متابعات:

أظهرت التقارير الرسمية الصادرة من الجهات المعنية في قطاع الكهرباء أن مجموع ما يستهلك في المباني السكنية والتجارية والحكومية وصل في عام 2010 إلى حوالي 162451 غيغاوات/ساعة، وهو يمثل ما نسبته 75.47٪ من الطاقة المبيعة.

وأوضحت التقارير أن النسبة العظمى للاستهلاك تتركّز في فصل الصيف، ويمكن أن تنخفض بنسبة تصل إلى 20٪ لو تمّ رفع كفاءة المكيفات المستخدمة في المباني بنسبة 20 ٪، وسوف يتحقق من ذلك خفض في فواتير المستهلكين لا يقل عن مليار ريال في السنة عند احتساب سعر الكيلوات/ساعة على أساس الشريحة الأولى بمبلغ 5 هللات.

وأشارت إلى إن خفض الاستهلاك بهذه النسبة سيوفر على الاقتصاد الوطني مليارات الريالات سنويا، على اعتبار أن سعر كلفة الكيلوات/ساعة هو 20 هللة.

كما سيوفر في استخدام الوقود البترولي المستخدم بما لا يقل عن 10 ملايين طن نفط مكافئ التي تحرق سنويا للحصول على الطاقة الكهربائية اللازمة لتغذية أحمال التكييف ذات الكفاءة المتدنية، وهذا يحتاج للخبرة الوطنية، والدعم المتواصل.

وأشارت الدراسات إلى أن المملكة تحتاج لمواجهة الطلب على الكهرباء المتنامي بنسب كبيرة سنويا، إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمحطات التوليد بما يقرب من 35 غيغاوات بكلفة إجمالية تبلغ 330 مليار ريال، وذلك لتغطية الاحتياج الفعلي للكهرباء حتى عام 2020، أي بزيادة سنوية تبلغ حوالي 8 ٪، مع ما تبذله الدولة من مساعٍ لزيادة الطاقة الإنتاجية.

وأكدت ضرورة رفع كفاءة الكهرباء والحصول على أكبر قدر من الطاقة الكهربائية النظيفة والصديقة للبيئة والتقليل من الهدر، وباستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة المستهلكة في تشغيل محطات التوليد مثل الوقود، أو رفع النسبة بين الطاقة الكهربائية المولدة والطاقة المستخدمة في التوليد من أي مصدر آخر من مصادر الطاقات الجديدة أو المتجددة مثل الرياح أو الطاقة الشمسية، وهنا يبرز دور الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية.